

Distr.
GENERAL

TD/427
7 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

حدث سابق للمؤتمر

اجتماع بشأن آثار تنمية الخدمات السياحية في البلدان النامية على التجارة والتنمية فيها

جنيف ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

ملخص المناقشات

١- كان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بآثار تنمية الخدمات السياحية في البلدان النامية على التجارة والتنمية فيها يشكل حدثاً سابقاً للأونكتاد الثاني عشر يهدف إلى تسليط الضوء على القضايا والخيارات السياسية المتصلة بتعزيز العائدات الإنمائية التي تحققها السياحة للبلدان النامية. (يوجد تقرير كامل عن الاجتماع) وهذا الاجتماع، الذي نظّمته شعبة الأونكتاد المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، قد أتاح محفلاً لوضعي السياسات والمفاوضين والخبراء من القطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل الخبرات المتعلقة بالنهج الناجحة لتطوير القطاعات السياحية الوطنية تطويراً شاملاً يحقق مكاسب على نطاق الاقتصاد ككل ونتائج تراعي مصالح الفقراء. واستفادت المناقشات من مذكرة القضايا التي وضعتها أمانة الأونكتاد (UNCTAD/DITC/TNCD/2007/12) ومن عروض الخبراء التي استعرضت أداء هذا القطاع في الآونة الأخيرة، والتحديات البارزة التي تواجه قطاع السياحة في البلدان النامية، وطرق تعزيز التأثيرات الإنمائية الإيجابية للسياحة، بما في ذلك عن طريق المفاوضات التجارية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وتمكن المشاركون، بفضل المناقشات التفاعلية التي تناولت القضايا الرئيسية، من صياغة توصيات بشأن السياسات للنظر فيها من جانب الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

٢- ولوحظ أن صناعة السياحة كانت تنمو لفترة طويلة بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكانت تشكل ٨,٧ في المائة من العمالة على نطاق العالم. وخلال العقد السابق، برزت السياحة الدولية كمساهم رئيسي في مجالي التجارة والنمو في البلدان النامية. وكانت السياحة هي أكبر قطاع لتصدير الخدمات من البلدان النامية ومن أسرع قطاعاتها نمواً، فهي تشكل ٤٥ في المائة من حصة صادرات الخدمات من البلدان النامية (٦٥ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً). واستمر دعم النمو عن طريق الاستثمار الأجنبي والمحلي المستدام في هذا القطاع والطلب المتزايد من جانب المستهلكين في الأسواق العالمية. وظل قطاع السياحة، على الرغم من النمو الذي حققه مؤخراً، معرضاً إلى حد كبير لخطر الكوارث الطبيعية، والأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية غير المؤاتية.

٣- وكانت أولويات الكثير من البلدان النامية تتمثل في بناء قدرات العرض في مجال السياحة، والحفز على إقامة مشاريع سياحية، واجتذاب الاستثمار والخبرة الفنية المطلوبة. ومع توفر روابط اقتصادية خلفية وأمامية قوية - ولا سيما في مجالات النقل الجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل الأساسية، والمالية، والتسويق والترويج، والخدمات التثقيفية - يمكن للسياحة أن تحفز النمو الواسع النطاق على مستوى الاقتصاد ككل وأن تشكل مصدراً غنياً للفوائد الإنمائية يشمل زيادة الدخل، وحصول النقد الأجنبي، والتنوع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن للسياحة جوانبها السلبية. فهي في بعض الحالات قد أسهمت في التردّي البيئي، وإيقاع الخلل في المجتمعات المحلية، كما تسببت في حدوث توزيع غير عادل للدخل، وأتاحت فرص عمل هشة، وخصوصاً بالنسبة إلى النساء. ولذا، كان يلزم وضع استراتيجيات وسياسات ولوائح تنظيمية وآليات إنفاذ فعالة في مجال السياحة لا يكون الغرض منها توليد فوائد اقتصادية فحسب، بل أيضاً المساعدة في منع التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية.

٤- واستعرضت المناقشات التي دارت خلال الاجتماع نقاط الاختناق الرئيسية التي تعترض تنمية السياحة كما استطلعت أدوار الحكومات الوطنية والقطاع الخاص في بناء الهياكل الأساسية ورأس المال البشري، والحد من تحول السياح إلى وجهات أخرى، وتعزيز الروابط فيما بين القطاعات. ويمكن للسياسات واللوائح التنظيمية المحسنة أن تدعم إسهام الاستثمار في تنمية القدرات الوطنية، ومعالجة الإخفاقات السوقية، والحد من الممارسات المضادة للمنافسة. وكان من الجوانب الرئيسية أيضاً ترسيخ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسويق وإدارة السياحة، والوفاء بالمعايير الدولية لهذه الصناعة، وتحسين مستويات نوعية العمالة والأجور، وخفض التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن السياحة.

٥- وأبرزت المناقشات أن المبادرات المبتكرة والتعاون المعزز على الصعيد الدولي لهما أيضاً أدوار حيوية فيما يتعلق بتحسين المكاسب الإنمائية من السياحة. وفي هذا السياق، سلّم الاجتماع بالتزام الأونكتاد منذ أمد طويل بمساعدة البلدان النامية في تصميم سياسات واستراتيجيات التجارة والاستثمار السياحيين، ومساعدتهما في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في مفاوضات الدوحة المتعلقة بالاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، وذكر المشاركون بضرورة أن ينعكس ذلك في ولاية الأونكتاد الثاني عشر. ولا تزال أنشطة الأونكتاد، بما في ذلك المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، تتسم بأهمية كبيرة في المجالات التالية: (أ) تعزيز قدرة السياحة الوطنية في مجال العرض؛ (ب) وتحسين الوصول إلى الأسواق، والقواعد الدولية المتعلقة

بأفاق المنافسة والاستثمار في مجال السياحة في البلدان النامية؛ (ج) وتيسير التنقل المؤقت للعاملين في هذا القطاع بغية تحسين نوعية وتوافر الخدمات السياحية؛ (د) وتعزيز تجارة السياحة بين الجنوب والجنوب.

٦- وأسفرت المناقشات عن توصيات بشأن السياسات موجهة إلى الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، تشمل ما يلي:

(أ) يتعين على الحكومات زيادة دمج السياحة في صلب السياسات الإنمائية والاقتصادية الوطنية عن طريق وضع استراتيجيات وأطر عمل وخطط رئيسية شاملة في مجال السياحة الوطنية، وعن طريق إنشاء وكالات قوية لترويج السياحة. ويتضمن ذلك وضع سياسات قطاعية فعالة تتعلق بالعمالة، والتجارة، والاستثمار، والتعليم، ومعايير النوعية، والحماية الثقافية والبيئية، بغية تحقيق التنمية المستدامة والنتائج التي تراعي مصالح الفقراء؛

(ب) ويتعين على الحكومات أن تعزز السياسات الوطنية، بما في ذلك عن طريق وضع أطر قانونية وتنظيمية وآليات إنفاذ فعالة، وذلك للمساعدة في كفالة أن تحقق السياحة نتائج مؤاتية للتنمية وتراعي مصالح الفقراء. وإلى جانب السياسات التي تهدف إلى زيادة وتعميق الروابط الخلفية والأمامية وإلى الحد من تحول السياح إلى وجهات أخرى، ينبغي توجيه الاهتمام إلى الحد مما ينتج عن السياحة من تأثيرات قد تكون ضارة بيئياً واجتماعياً؛

(ج) ويتعين على الحكومات وموردي الخدمات في مجال السياحة العمل سوياً عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص يمكنها أن تلعب دوراً محفزاً يتمثل في الجمع بين المشاركين في هذا السوق وتعزيز التعاون فيما بينهم من أجل زيادة نصيب البلدان النامية في سلسلة القيمة السياحية؛

(د) وينبغي للسياسات الوطنية، مدعومة بالمساعدة المقدمة من جهات حكومية دولية، أن تيسر حصول موردي خدمات السياحة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وتوفير الربط الشبكي لهم؛

(هـ) ويمكن لموردي خدمات السياحة الوطنيين تنويع ما تقدمه السياحة من عروض ومنتجات بغية زيادة الدخل الذي تولده السياحة والحد من التقلبات الموسمية لحركة السياحة. وللمساعدة في كفالة الاستدامة البيئية وتحقيق النتائج التي تراعي مصالح الفقراء، بما في ذلك في المناطق الريفية، يمكن تشجيع الأنواع الجديدة من السياحة التي لها أسواق متخصصة كالسياحة الثقافية القائمة على المجتمعات المحلية والسياحة الإيكولوجية؛

(و) ويمكن للمؤسسات الوطنية والإقليمية تكوين اتحادات بغرض زيادة القوة السوقية والتفاوضية لموردي خدمات السياحة من البلدان النامية وتحسين التنسيق فيما بينهم؛

(ز) ويتعين على الأونكتاد والمنظمة العالمية للسياحة وغيرهما من المنظمات الدولية المهتمة بالأمر التعاون من أجل تطوير قواعد بيانات مركزية وعملية، ووضع مؤشرات إنمائية تستخدمها الحكومات الوطنية لرصد السياحة وتحديد نقاط الدخول بغية تحسين تأثيراتها الإنمائية؛

(ح) ولمساعدة البلدان النامية في إضافة قيمة أكبر لقطاع السياحة، ينبغي للأونكتاد تطوير قواعد بيانات تتعلق بالاتجاهات وأفضل الممارسات فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مجال السياحة، فضلاً عن وضع استراتيجيات لتدعيم الروابط والحد من تحول السواح إلى وجهات أخرى؛

(ط) وينبغي للأونكتاد توسيع عمله المتعلق بتقييم قطاع السياحة بشكل خاص، وقطاعات الخدمات الأخرى بشكل عام. ويمكن لهذا التقييم القطاعي أن يدل واضع السياسات الوطنيين على طرق تحسين أداء قطاع السياحة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد ووضع سياسات لهذا القطاع تراعي مصالح الفقراء، وتحديد نُهج للتغلب على التحديات المتصلة بالمنافسة؛

(ي) وينبغي للأونكتاد مواصلة مساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وفي مجال التعاون بشأن السياحة؛

(ك) وينبغي توفير برامج تدريب، بدعم من المجتمع الدولي والأونكتاد والمنظمة العالمية للسياحة، للجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال السياحة في البلدان النامية بغية تعزيز قدرتها على استدامة تطوير وتنويع أنشطتها السياحية وتحسين معايير النوعية؛

(ل) وينبغي للمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للسياحة والأونكتاد، أن تتعاون في دراسة القضايا المتعلقة بتخفيف الفقر وظروف العمل السائدة في مجال صناعة السياحة، وذلك من أجل تعزيز الحصول على عائدات مجزية، وتحقيق الأمن الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والصحة والحوار الاجتماعي بالنسبة للقوة العاملة في مجال السياحة في البلدان النامية.

— — — —